2022/03/06

التقرير الصحفى اليومى

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	إعلان جامعة البترا لابتعاث موفدين لتخصص الواقع الافتراضي	5	الرأي
.2	جامعة البترا إعلان طرح عطاء	28	الرأي
.3	بدران: أولوية الإصلاح الاقتصادي عبر توفير فرص عمل	4	الرأي 2022/3/4
.4	مؤتمر الإصلاح الإداري: ضرورة توسيع الطبقة الوسطى للحد من الفقر والبطالة	2	الغد 2022/3/4
.5	بدران: توسيع الطبقة الوسطى أولوية الإصلاح الاقتصادي والإصلاح يتحقق بضبط الإنفاق الحكومي وإزالة معيقات الاستثمار	4	الدستور 2022/3/4
.6	بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع عمون	
.7	بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع قناة المملكة	
.8	بدء فعاليات مؤتمر الإصلاح الإداري في البحر الميت	وكالة الأنباء الأردنية	
.9	بدران: توسيع الطبقة الوسطى أولوية الإصلاح الاقتصادي	موقع صحيفة الدستور	
.10	بدران: الإصلاح الاقتصادي يتطلب توسيع الطبقة الوسطى بتوفير فرص العمل	موقع صحيفة الدستور	
.11	بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع زاد الأردن	
.12	رئيس وزراء اردني أسبق يطالب بتبسيط الإجراءات الحكومية	وكالة اليمن الإخبارية	
.13	رئيس وزراء اردني أسبق يطالب بتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع قناة العالم	
.14	بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع رم	
.15	رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة	موقع شباب وجامعات	
.16	رئيس وزراء اردني أسبق يطالب بتبسيط الإجراءات الحكومية	موقع البوصلة	
.17	مؤتمر الإصلاح الإداري: الإصلاح يتحقق بضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المعيقات أمام الاستثمار	موقع الأغوار	
.18	عويس: خطط إصلاحية لتطوير التعليم العالي قريبًا	3	الدستور 2022/3/4
.19	بتوجيهات ملكية شمول 27 ألف طالب بالمنح والقروض الجامعية والتعليم العالي تبدأ اليوم بتنفيذ التوجيهات الملكية المتعلقة بالمنح والقروض الجامعية	3	الدستور
.20	مباحثات بين اتحاد الجامعات العربية والتعليم العالي القطرية	7	الدستور

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.21	بعد إغلاق المدارس بالجائحة: عودة التعليم لمستواه يحتاج عقدين	3	الغد
.22	إعلان جامعة الزيتونة طلب أعضاء هيئة تدريسية	5	الرأي
.23			

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

جامعة البترا
University of Petra
جامعة البترا
إعـــــلان عن فرص إيفاد لدراسة الدكتوراه
تعلن جامعة البترا عن حاجتها لابتعاث موفدين من حملة درجة الماجستير للحصول على درجة الدكتوراه من جامعات مرموقة في الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا في تخصص
الواقع الافتراضي (Virtual Reality)
يشترط في المتقدم ما يأتي:
• أن يكون أردني الجنسية، وأن لا يزيد عمره على ٣٠ عاماً.
• أن يكون خريج جامعة معترف بها، وحاصلاً على شهادة البكالوريوس والماجستير في تخصص علم الحاسوب أو ما يعادله، ولا يقل تقديره عن جيد جدا.
• أن لا يكون ملتزماً لأي جهة حكومية أو خاصة.
• أن يتقن اللغة الإنجليزية: كتابة ومحادثة، ويتمتع بمهارات حاسوبية عالية.
• تُعطى الأولوية في الإيفاد للحاصلين على قبول جامعي من إحدى الجامعات العالمية المرموقة.
الوثائق المطلوبة:
• السيرة الذاتية.
• صورة عن شهادة الثانوية العامة.
• صورة عن مصدقة وكشف علامات البكالوريوس والماجستير.
• صورة عن بطاقة الأحوال المدنية.
• صورة شخصية حديثة.
على من يرغب في التقدم إرسال صورة عن الوثائق المطلوبة، في موعد لا يتجاوز تاريخ 2022/3/20 على البريد الإلكتروني أو العنوان الآتي:
E-Mail: scholarships@uop.edu.jo
فاكس: 00962-6-5715570
ص.ب: 961343 عمان 11196 الأردن
حاصلة على شهادة ضمان الجودة

.1

جامعة البترا
University of Petra
جامعة البترا

حاصلة على شهادة ضمان الجودة

تعلن جـــامعة البتـــرا عن طرح عطاء

رقم العطاء	موضوع العطاء	قيمة كفالة العطاء	ثمن نسخة العطاء	آخر موعد لإيداع العروض	موعد فتح العروض
٢٠٢٢/٢	طرح عطاء تجديد رخصة Veeam Backup EnterprisePlus	%٥	(٢٥) دينار أردني	٢٠٢٢/٣/٢١ يوم الاثنين الساعة الثانية ظهراً	٢٠٢٢/٣/٢١ يوم الاثنين الساعة الثانية ظهراً

تسلم العروض في الدائرة المالية (صندوق العطاءات)

١ . على الشركات ذات العلاقة والراغبة بالاشتراك في هذا العطاء مراجعة دائرة اللوازم والمشتريات لأستلام شروط العطاء مصطحبين معهم صورة عن رخص المهن وصورة عن السجل التجاري سارية المفعول .

٢ . تقدم العروض في ثلاثة مظاريف وتوضع جميعها في ظرف واحد مختوم يوضح عليه رقم دعوة العطاء واسم المناقص وعنوانه :

- ظرف قانوني : ويكون فيه السجل التجاري ورخصة المهن والكفالة المالية
- ظرف فنـــي : ويكون فيه المواصفات الفنية للمواد او اللوازم المطلوبة
- ظرف مالـي : ويكون فيه العرض المالي

٣ . يتم استلام شروط العطاء من دائرة اللوازم والمشتريات بعد تقديم سند القبض (ثمن نسخة العطاء) .

٤ . يرفق مع عرض العطاء المستندات التي تدعم الخبرات التي يمتلكها المتقدم واية مشاريع مشابهة قام بها .

٥ . للجامعة الحق أن تستبعد كل عرض غير مستوف لشروط العطاء ولن تنظر في أي عرض غير مرفق بكفالة دخول العطاء .

٦ . للجامعة الحق في إلغاء العطاء و/أو إعادة طرحه دون بيان الأسباب ودون أن يترتب عليها أي مطالبات مالية و/أو تعويضات قانونيه و/أو معنوية للشركات المتقدمة للعطاء .

٧ . الجامعة غير مقيدة بالإحالة على أفضل الاسعار .

٨ . لا تعتبر الإحالة قطعيه إلا بعد موافقة ادارة الجامعة عليها .

٩ . للجامعة الحق في تجزئة العطاء وشراء ما يلزم منه وفق حاجاتها

١٠ . يتم تسديد الدفعات للشركة المحال عليها العطاء وفق سياسة الجامعة المالية المبينه في شروط العطاء .

١١ . يتحمل من يرسو عليه العطاء قيمة الاعلان .

جامـــعـــة البتـــــــرا
عمان - طريق مطار الملكة علياء الدولي
ص .ب 961343 رمز البريدي 11196 فاكس 5715570
الموقع الإلكتروني www.uop.edu.jo

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: أولوية الإصلاح الاقتصادي عبر توفير فرص عمل

البحر الميت - الرأي

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله امس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى «إنهاء خدمات «المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها».

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ «المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا».

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدار الساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها «الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري».

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

.3

مؤتمر الإصلاح الإداري: ضرورة توسيع الطبقة الوسطى للحد من الفقر والبطالة

البحر الميت - قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة البترا، ويبدأ أعماله امس الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداري ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة. وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تتزامن مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقاً للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لانجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية، "المرض المزمن، ومدخل للفساد الإداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

مشاركون في مؤتمر الإصلاح الإداري في البحر الميت أمس-(بترا)

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدار الساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الأكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الإصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة البترا، الدكتور اسلام مساد، إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصدر في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح. (بترا- محمد قديسات)

.4

افتتح فعاليات مؤتمر «الإصلاح الإداري»

بدران : توسيع الطبقة الوسطى أولوية الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح يتحقق بضبط الإنفاق الحكومي وإزالة معيقات الاستثمار

حازم الصياحين | @AddustourNews

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن الأولوية الأولى التي تحتاج الحكومة أن تعمل عليها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي تتمثل في توسيع الطبقة الوسطى في المجتمع عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن للحد من البطالة والفقر، مشيرًا إلى أن ذلك يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المعوقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

القضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الوزارات والمؤسسات

الواسطة والمحسوبية مرض مزمن ومدخل للفساد الإداري

ووضع بدران خلال رعايته أمس افتتاح مؤتمر الإصلاح الإداري في الأردن، الذي نظمته جمعية الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، في منطقة البحر الميت، بحضور رئيس الجمعية رئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك الدكتور خالد العمري، ورئيس جامعة اليرموك الدكتور إسلام مسّاد، ثلاث أولويات رئيسية لخطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل، مبينا أن الأولوية في مشروع النهضة وخطة الإصلاح الإداري تتطلب توفير أمن كامل ومتكامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة لتنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، مضيفا أن التركيز على بناء الرأسمال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم يواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، مما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة وتشري للفساد.

وقال بدران «لابد من وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون بطء أو خجل أو وجل من خلال ما أطلق عليه «الوصايا العشر»، أبرزها إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

واقترح أن يتم التعيين بناء على النتائج التي يحققها المتنافسون على الوظائف في الامتحانات النظرية والعملية الخاصة بالوظيفة وليس وفقا للأقدمية كما يجرى حاليا، من أجل الاستثمار في الموارد البشرية من أصحاب القدرات العالية لتحقيق النهضة، واخضاع من لا يحالفهم الحظ لدورات تدريبية في مجالات التوظيف لرفع مهاراتهم وسويتهم ليتمكنوا من التقدم مستقبلا لوظائف شاغرة.

وطالب بدران بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها بحيث يتم اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى إنهاء خدمات «المسؤولين المرضى بعدم الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها».

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بأنها «المرض الوطني الأردني المزمن وقمة الفساد الإداري»، وأن القضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها الكترونيا، مبينا أن ذلك سيضمن «الابتعاد عن المزاج الشخصي للمسؤولين»، وبذلك يمكن معالجة الاختلالات وضمان التنفيذ العادل والفعال للقوانين والأنظمة المرعية.

وأضاف بدران أن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات، بأن تُفتح مساءً للتعليم المستمر والتدريب في مجالات الإدارة وتنمية المهارات المعرفية والتقنية ومهارات التفكير للتكيف مع متطلبات التنمية والمجتمع.

من جهته، قال العمري إن جمعية الاكاديميين الأردنيين حرصت وبالتعاون مع جامعة اليرموك، بان يكون لها دور في تقديم رؤية للإصلاح الإداري المأمول في الأردن من خلال هذا المؤتمر الذي حدد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأضاف هذه الرؤية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن ان الجمعية أختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

وأشار العمري إلى أن تنظيم هذا المؤتمر، يأتي استجابة للمناداة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصاد، من خلال عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات في القضايا الساخنة التي تهم المجتمع الأردني.

وتابع: و لما كان حديث الساعة عن الاصلاح السياسي والإصلاح الإداري على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال مساد، عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن فإننا نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية لجلالة الملك، و التي تنصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها «الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري»، إذ أكد جلالته في أكثر من موضع ولقاء بأنها السبيل للعبور الواثق إلى المئوية الثانية للدولة الأردنية نحو المستقبل.

وأضاف لقد أكد جلالته بوضوح وصراحة ضرورة الإصلاح الإداري والاقتصادي، لا بل وقد سبق جلالته الحكومات المتعاقبة في اجتراح واقتراح الحلول، ووضع اليد على مواطن الخلل والفجوات، إيمانا منه بأن الأردن أصبح أكثر حاجة للإصلاح، لاستكمال عملية النمو والتطوير.

وأكد مساد أن صلاح المؤسسات ونمائها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها، فالحديث عن الإصلاح الإداري، يتخذ العديد من المحاور والوجهات، من أبرزها: وضع حد للبيروقراطية والروتين الحكوميين، المعوقين للتطور الاقتصادي، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، ووجود برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة بمؤسسات الدولة، لضمان الأداء الفاعل والشفاف، وبالتالي ضمان عمل جهاز الحكومة بكفاءة وفعالية.

وتابع : بأن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فالإصلاح الإداري عملية طويلة وممتدة، وهذا ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين، فلا نبالغ في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح، تجنبا للإحباط في بعض مراحل التنفيذ التي تصطدم بمقاومة التغيير من قبل بعض الموارد البشرية المعنية بهذه العملية، كما أن الإصلاح الإداري مسار طويل نسبيا، يحتاج إلى الحكمة والأناة والصبر والعمل الدؤوب والتكاتف أيضا بين مختلف الحلقات، فالتعثر في بعض المراحل أو في بعض الخطوات يجب الا يثنينا عن متابعة السير قدما ويجب ألا نسمح للإحباط أن يعيقنا عن المواصلة، بل يجب أن نصنع من العثرات جسورا وحافزا للمراجعة المستمرة للأداء، والاستفادة من الأخطاء، وتصحيح المسار بمزيد من الإصرار ليصبح الإصلاح ثقافة راسخة وليست مشروعا وقتيا.

وشدد مساد على أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا، ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري، ليكون الأردن الذي نبتغيه ونرجوه دوما نموذجا يحتذى كما أراده جلالة الملك.

وناقش المؤتمر في جلساته التي حضرها اكاديميين وخبراء من مختلف الجهات والمؤسسات الوطنية، موضوعات البنية المؤسسية قدمها الدكتور خليف الخوالدة، والمهارات المستقبلية للموارد البشرية قدمها الدكتور رفعت الفاعوري، والبيئة الادارية قدمها الدكتور محي الدين توق، والحوكمة ومكافحة الفساد قدمها الدكتور أحمد الزعبي، والقيادة والتمكين وتفويض السلطة قدمها الدكتور خالد العمري، والإصلاح الإداري قدمها الدكتور أحمد بطاح.

.5

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية

PM 02:44 03-03-2022

عمون - قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تتزافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسة لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد براميج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها، فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

(بترا)

.6

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

اصلاح اداري

رئيس وزراء سابق: الواسطة والمحسوبية مرض مزمن ومدخل للفساد الإداري

بدء فعاليات مؤتمر الإصلاح الإداري في البحر الميت

تاريخ الإنشاء 03 -03- 2022 14:29:04 آخر تحديث 03 -03- 2022 17:03:08

افتتاح مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك.(بترا)

قال رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران،الخميس، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعوقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، مما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة، وأشار بدران إلى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الإداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف أن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدار الساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الأكاديميين الأردنيين، خالد العمري، إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا النظر إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الإصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الإصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور إسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته، ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أهمية إيجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.
وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي إلى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الإدارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

بترا

.7

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدء فعاليات مؤتمر الاصلاح الاداري في البحر الميت

نسخ الرابط

البحر الميت 3 آذار (بترا) محمد قديسات- قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله اليوم الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة. وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها، فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

-(بترا) .8

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران : توسيع الطبقة الوسطى أولوية الإصلاح الاقتصادي

تم نشره في الجمعة 4 آذار/ مارس 2022 12:00 صباحاً

حازم الصباحين

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن الأولوية الأولى التي تحتاج الحكومة أن تعمل عليها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي تتمثل في توسيع الطبقة الوسطى في المجتمع عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن للحد من البطالة والفقر، مشيرًا إلى أن ذلك يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المعوقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

ووضع بدران خلال رعايته أمس افتتاح مؤتمر الإصلاح الإداري في الأردن، الذي نظمته جميعة الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، في منطقة البحر الميت، بحضور رئيس الجمعية رئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك الدكتور خالد العمري، ورئيس جامعة اليرموك الدكتور إسلام مشاد، ثلاث أولويات رئيسية لخطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل، مبينا أن الأولوية في مشروع النهضة وخطة الإصلاح الإداري تتطلب توفير أمن كامل ومتكامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة لتنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، مضيفًا أن التركيز على بناء الرأسمال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم يواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، مما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة وتشري للفساد.

وقال بدران «لابد من وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون بطء أو خجل أو وجل من خلال ما أطلق عليه «الوصايا العشر»، أبرزها إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

واقترح أن يتم التعيين بناء على النتائج التي يحققها المتنافسون على الوظائف في الامتحانات النظرية والعملية الخاصة بالوظيفة وليس وفقًا للأقدمية كما يجرى حالياً، من أجل الاستثمار في الموارد البشرية من أصحاب القدرات العالية لتحقيق النهضة، واخضاع من لا يحالفهم الحظ لدورات تدريبية في مجالات التوظيف لرفع مهاراتهم وسويتهم ليتمكنوا من التقدم مستقبلاً لوظائف شاغرة.

وطالب بدران بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها بحيث يتم اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى إنهاء خدمات «المسؤولين المرضى بعدم الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها».

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بأنها «المرض الوطني الأردني المزمن وقمة الفساد الإداري»، وأن القضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها الكترونيا، مبينا أن ذلك سيضمن «الابتعاد عن المزاج الشخصي للمسؤولين»، وبذلك يمكن معالجة الاختلالات وضمان التنفيذ العادل والفعال للقوانين والأنظمة المرعية.

وأضاف بدران أن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات، بأن تُفتحَ مساءً للتعليم المستمر والتدريب في مجالات الإدارة وتنمية المهارات المعرفية والتقنية ومهارات التفكير للتكيف مع متطلبات التنمية والمجتمع.

من جهته، قال العمري إن جمعية الاكاديميين الأردنيين حرصت وبالتعاون مع جامعة اليرموك، بإن يكون لها دور في تقديم رؤية للإصلاح الإداري المأمول في الأردن من خلال هذا المؤتمر الذي حدد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأضاف هذه الرؤية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن ان الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

وأشار العمري إلى أن تنظيم هذا المؤتمر، يأتي استجابة للمناداة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصاد، من خلال عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات في القضايا الساخنة التي تهم المجتمع الأردني.

وتابع: و لما كان حديث الساعة عن الاصلاح السياسي والإصلاح الإداري على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال مساد، عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن فإننا نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية لجلالة الملك، و التي تنصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها «الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري»، إذ أكد جلالته في أكثر من موضع ولقاء بأنها السبيل للعبور الواثق إلى المئوية الثانية للدولة الأردنية نحو المستقبل.

وأضاف لقد أكد جلالته بوضوح وصراحة ضرورة الإصلاح الإداري والاقتصادي، لا بل وقد سبق جلالته الحكومات المتعاقبة في اجتراح واقتراح الحلول، ووضع اليد على مواطن الخلل والفجوات، إيمانا منه بأن الأردن أصبح أكثر حاجة للإصلاح، لاستكمال عملية النمو والتطوير.

وأكد مساد أن صلاح المؤسسات ونمائها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها، فالحديث عن الإصلاح الإداري، يتخذ العديد من المحاور والوجهات، من أبرزها: وضع حد للبيروقراطية والروتين الحكوميين، المعوقين للتطور الاقتصادي، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، ووجود برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة بمؤسسات الدولة، لضمان الأداء الفاعل والشفاف، وبالتالي ضمان عمل جهاز الحكومة بكفاءة وفعالية.

وتابع : بأن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فالإصلاح الإداري عملية طويلة وممتدة، وهذا ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين، فلا نبالغ في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح، تجنبا للإحباط في بعض مراحل التنفيذ التي تصطدم بمقاومة التغيير من قبل بعض الموارد البشرية المعنية بهذه العملية، كما أن الإصلاح الإداري مسار طويل نسبيا، يحتاج إلى الحكمة والأناة والصبر والعمل الدؤوب والتكاتف أيضا بين مختلف الحلقات، فالتعثر في بعض المراحل أو في بعض الخطوات يجب الا يثنينا عن متابعة السير قدما ويجب ألا نسمح للإحباط أن يعيقنا عن المواصلة، بل يجب أن نصنع من العثرات جسورا وحافزا للمراجعة المستمرة للأداء، والاستفادة من الأخطاء، وتصحيح المسار بمزيد من الإصرار ليصبح الإصلاح ثقافة راسخة وليست مشروعا وقتيا.

وشدد مساد على أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا، ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري، ليكون الأردن الذي نبتغيه ونرجوه دوما نموذجا يحتذى كما أراده جلالة الملك.

وناقش المؤتمر في جلساته التي حضرها أكاديميين وخبراء من مختلف الجهات والمؤسسات الوطنية، موضوعات البنية المؤسسية قدمها الدكتور خليف الخوالدة، والمهارات المستقبلية للموارد البشرية قدمها الدكتور رفعت الفاعوري، والبيئة الادارية قدمها الدكتور محي الدين توق، والحوكمة ومكافحة الفساد قدمها الدكتور أحمد الزعبي، والقيادة والتمكين وتفويض السلطة قدمها الدكتور خالد العمري، والإصلاح الإداري قدمها الدكتور أحمد بطاح.

.9

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران:الإصلاح الاقتصادي يتطلب توسيع الطبقة الوسطى بتوفير فرص عمل

تم نشره في الخميس 3 آذار / مارس 2022 . 06:42 مساء

اربد ـ الدستور حازم الصياحين

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن الأولوية الأولى التي تحتاج الحكومة أن تعمل عليها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي تتمثل في توسيع الطبقة الوسطى في المجتمع عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن للحد من البطالة والفقر، مشيرًا إلى أن ذلك يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المعوقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص

ووضع بدران خلال رعايته افتتاح مؤتمر الإصلاح الإداري في الأردن، الذي نظمته جمعية الأكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، في منطقة البحر الميت، بحضور رئيس الجمعية رئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك الدكتور خالد العمري، ورئيس جامعة اليرموك الدكتور إسلام مشاقبة، ثلاث أولويات رئيسية لخطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل، مبينا أن الأولوية في مشروع النهضة وخطة الإصلاح الإداري تتطلب توفير أمن كامل ومتكامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة لتنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، مضيفًا أن التركيز على بناء الرأسمال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم يواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، مما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة وتشري للفساد.

وقال بدران "لابد من وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون بطء أو خجل أو وجل من خلال ما أطلق عليه "اللوصايا العشر"، أبرزها إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

واقترح أن يتم التعيين بناء على النتائج التي يحققها المتنافسون على الوظائف في الامتحانات النظرية والعملية الخاصة بالوظيفة وليس وفقًا للأقدمية كما يجري حاليا، من أجل الاستثمار في الموارد البشرية من أصحاب القدرات العالية لتحقيق النهضة، واخضاع من لا يحالفهم الحظ لدورات تدريبية في مجالات التوظيف لرفع مهاراتهم وسويتهم ليتمكنوا من التقدم مستقبلاً لوظائف شاغرة.

وطالب بدران بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها بحيث يتم اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى إنهاء خدمات "المسؤولين المرضى بعدم الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بأنها "المرض الوطني الأردني المزمن وقمة الفساد الإداري"، وأن القضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها الكترونيا، مبينا أن ذلك سيضمن "الابتعاد عن المزاج الشخصي للمسؤولين"، وبذلك يمكن معالجة الاختلالات وضمان التنفيذ العادل والفعال للقوانين والأنظمة المرعية.

وأضاف بدران أن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات، بأن تُمنَحَ مساءً للتعليم المستمر والتدريب في مجالات الإدارة وتنمية المهارات المعرفية والتقنية ومهارات التفكير للتكيف مع متطلبات التنمية والمجتمع

من جهته، قال العمري إن جمعية الاكاديميين الأردنيين حرصت وبالتعاون مع جامعة اليرموك، بإن يكون لها دور في تقديم رؤية للإصلاح الإداري المأمول في الأردن من خلال هذا المؤتمر الذي حدد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأضاف هذه الرؤية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن ان الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

وأشار العمري إلى أن تنظيم هذا المؤتمر، يأتي استجابة للمناداة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصاد، من خلال عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات في القضايا الساخنة التي تهم المجتمع الأردني.

وتابع: و لما كان حديث الساعة عن الاصلاح السياسي والإصلاح الإداري على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال مساد، عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن فإننا نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية لجلالة الملك، و التي تنصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري"، إذ أكد جلالته في أكثر من موضع ولقاء بأنها السبيل للعبور الواثق إلى المئوية الثانية للدولة الأردنية نحو المستقبل.

وأضاف لقد أكد جلالته بوضوح وصراحة ضرورة الإصلاح الإداري والاقتصادي، لا بل وقد سبق جلالته الحكومات المتعاقبة في اجتراح واقتراح الحلول، ووضع اليد على مواطن الخلل والفجوات، إيمانا منه بأن الأردن أصبح أكثر حاجة للإصلاح، لاستكمال عملية النمو والتطوير.

وأكد مساد أن صلاح المؤسسات ونمائها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها، فالحديث عن الإصلاح الإداري، يتخذ العديد من المحاور والوجهات، من أبرزها: وضع حد للبيروقراطية والروتين الحكوميين، المعوقين للتطور الاقتصادي، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، ووجود برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة بمؤسسات الدولة، لضمان الأداء الفاعل والشفاف، وبالتالي ضمان عمل جهاز الحكومة بكفاءة وفعالية.

وتابع : بأن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فالإصلاح الإداري عملية طويلة وممتدة، وهذا ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين، فلا نبالغ في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح، تجنبا للإحباط في بعض مراحل التنفيذ التي تصطدم بمقاومة التغيير من قبل بعض الموارد البشرية المعنية بهذه العملية، كما أن الإصلاح الإداري مسار طويل نسبيا، يحتاج إلى الحكمة والأناة والصبر والعمل الدؤوب والتكاتف أيضا بين مختلف الحلقات، فالتعثر في بعض المراحل أو في بعض الخطوات يجب الا يثنينا عن متابعة السير قدما ويجب ألا نسمح للإحباط أن يعيقنا عن المواصلة، بل يجب أن نصنع من العثرات جسورا وحافزا للمراجعة المستمرة للأداء، والاستفادة من الأخطاء، وتصحيح المسار بمزيد من الإصرار ليصبح الإصلاح ثقافة راسخة وليست مشروعا وقتيا.

وشدد مساد على أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا، ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري، ليكون الأردن الذي نبتغيه ونردده دوما نموذجا يحتذى كما أراده جلالة الملك.

وناقش المؤتمر في جلساته التي حضرها اكاديميين وخبراء من مختلف الجهات والمؤسسات الوطنية، موضوعات البنية المؤسسية قدمها الدكتور خليف الخوالدة، والمهارات المستقبلية للموارد البشرية قدمها الدكتور رفعت الفاعوري، والبيئة الادارية قدمها الدكتور محي الدين توق، والحوكمة ومكافحة الفساد قدمها الدكتور أحمد الزعبي، والقيادة والتمكين وتفويض السلطة قدمها الدكتور خالد العمري، والإصلاح الإداري قدمها الدكتور أحمد بطاح.

.10

بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية

بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الحكومية

PM 04:33 03-03-2022

زاد الاردن الاخباري - قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ومنح القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا لجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ولحصد نتائجه بين عشية وضحاها، فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

.11

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

عربي

رئيس وزراء اردني أسبق يطالب بتبسيط الإجراءات الحكومية

منذ 3 أيام

قال رئيس وزراء الاردن الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

العالم – الاردن

وحسب موقع "عمون" الاردني، أضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

المصدر : قناة العالم .

الخميس ٠٣ مارس ٢٠٢٢ - ٠٤:٥٠ بتوقيت غرينتش

قال رئيس وزراء الاردن الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

العالم - الاردن

وحسب موقع "عمون" الاردني، أضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

03-03-2022 03:00 PM

رم - قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، وتحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

خبر وصورة: خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين ....رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران يطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة

تاريخ النشر: 2022.03.03 - 9:15 pm

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، وتحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة. (بترا)

.15

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

رئيس وزراء اردني أسبق يطالب بتبسيط الإجراءات الحكومية

منذ 3 أيام

قال رئيس وزراء الاردن الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

العالم – الاردن

وحسب موقع "عمون" الاردني، أضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة.

وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

المصدر : قناة العالم .

.16

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

مؤتمر الاصلاح الاداري: الإصلاح يتحقق بضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المعيقات أمام الاستثمار

آذار 03, 2022

نشر في
شؤون اردنية

قيم الموضوع
(0 أصوات)

اغوار- قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، إن أولوية الإصلاح الاقتصادي تتمثل بتوسيع الطبقة الوسطى عبر توفير فرص العمل والتشغيل للمواطن، للحد من البطالة والفقر.

وأضاف بدران خلال افتتاحه مؤتمر الإصلاح الإداري الذي تنظمه جمعية الاكاديميين الأردنيين بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبدأ أعماله اليوم الخميس في البحر الميت ويستمر يوما واحدا، إن الإصلاح يتحقق من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وإزالة المعيقات أمام الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

وأكد أن نجاح جهود وخطط الإصلاح الإداراي ترتبط بتوفير أمن كامل في قطاعات المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء والصحة، والتعليم، والمعلومات، والسياحة وبما ينعكس على تنمية القدرات البشرية الذكية للاعتماد على الذات، داعيا إلى التركيز على بناء رأسمال المال البشري الذكي، ومخرجاته من البحث العلمي، والإبداع والابتكار والريادة للتغيير والتحديث.

وأشار إلى أن المئوية الأولى للدولة الأردنية تميزت ببناء أركان الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبناء البنية التحتية في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الحداثة التي حصلت في هذه القطاعات لم تواكبها الحوكمة والإدارة الجيدة للموارد البشرية والطبيعية والمالية، ما أصاب التنمية بتشوهات في سوء الإدارة. وأشار بدران الى ضرورة وضع خطة عمل لإصلاح إداري متكامل وشامل كمشروع نهضة دون تباطؤ تترافق مع إجراء تعديلات في ديوان الخدمة المدنية ليصبح التوظيف وفقًا للجدارة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وإجراء تعديلات في قانون العمل لإنهاء خدمات الموظفين الحكوميين المقصرين.

وطالب بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحكومة في وزاراتها ومؤسساتها، بحيث يجري اتخاذ القرار ضمن مدة زمنية محددة، والقضاء على سياسة مراجعة المواطن لعدة مؤسسات حكومية لإنجاز معاملته، بالإضافة إلى "إنهاء خدمات "المسؤولين الذين لا يملكون الجرأة أو القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها".

ووصف بدران الواسطة والمحسوبية بـ "المرض المزمن، ومدخل للفساد الاداري والقضاء عليها يتم من خلال أتمتة معاملات الحكومة وربطها إلكترونيا".

وأضاف، إن بناء الدولة في مئويتها الثانية يتطلب أيضًا تنمية مسيرة ديناميكية جديدة للجامعات لتكون حاضنة للتعليم والتعلم والتدريب على مدارالساعة.

من جهته، قال رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين، الدكتور خالد العمري إن المؤتمر تحت هذا العنوان يأتي استجابة للنداءات المتكررة بضرورة الإصلاح الإداري كرافعة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لافتا إلى أنه جرى تحديد بعض المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح.

وأشار إلى أن الرؤية الاصلاحية تتمثل في البنية المؤسسية والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي والبيئة الإدارية والقيادة والتمكين وتفويض السلطة، مبينا أن الجمعية اختارت متحدثين لهذه المكونات ممن لديهم المعرفة والخبرة الأكاديمية وممارسة العمل الإداري العام.

ولفت العمري إلى أن الاصلاح السياسي والإداري يقع على قمة الأولويات لإحداث التغيير نحو مجتمع أفضل، وعليه جاء هذا المؤتمر استجابة للنداءات والدعوات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي، تزامنا مع التوجه الوطني بتشكيل لجان لهذه الغاية.

وقال رئيس جامعة اليرموك، الدكتور اسلام مساد إنه عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في الأردن نستذكر مباشرة الرؤى الملكية السامية التي تصب في موضوعات الإصلاح بمختلف أنواعه ومجالاته ويقع على رأسها "الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري".

وأكد أن صلاح المؤسسات ونماءها يتوقف على حسن إدارتها، وتوجيه كفاياتها، وتفعيل مواردها ووضع حد للبيروقراطية والروتين باعتبارهما معيقين للتطور الاقتصادي وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، مشيرا الى أهمية ايجاد برامج أداء واضحة لقياس الإنجاز الإداري والاقتصادي، وتكريس الشفافية، ومحاربة الفساد والمحسوبية، ولغة المصالح، وتعزيز أدوات الرقابة.

وقال، إن عملية الإصلاح الإداري ليست قرارا إداريا يطبق على عجل، ونحصد نتائجه بين عشية وضحاها؛ فهو عملية طويلة وممتدة، ما يفرض علينا أن نكون موضوعيين في توقع مخرجات سريعة من عملية الإصلاح.

وأكد أن الإصلاح الإداري ضرورة وطنية وثقافة تستند إلى تحييد الأنانية الإدارية والمؤسساتية والسعي الى أن يصبح السلوك الإداري للعاملين مسؤولا وموضوعيا ومستندا إلى الولاء التنظيمي والإداري.

ويناقش المؤتمر في جلساته موضوعات البنية المؤسسية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والمهارات المستقبلية للموارد البشرية، والبيئة الادارية والحوكمة ومكافحة الفساد والقيادة والتمكين وتفويض السلطة.

بترا

عويس: خطط اصلاحية لتطوير التعليم العالي قريبا

عمان – بحث وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس خلال لقائه امس الخميس، رؤساء مجالس أمناء الجامعات الأردنية الرسمية، القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحديات التي تواجهها ومجالس أمنائها واقتراح الآليات الكفيلة بتذليل أي صعوبات للوصول إلى المستهدفات التي تضمنتها الخطط الإصلاحية.

واكد عويس، بحضور أمين عام الوزارة الدكتور مأمون الدبعي ضرورة مأسسة اجتماعات دورية لرؤساء مجالس أمناء الجامعات الأردنية الرسمية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لبحث القضايا المشتركة بين جميع الأطراف المعنية بقطاع التعليم العالي في الأردن، والعمل بتشاركية للنهوض بالجامعات الأردنية الرسمية لتؤدي رسالتها على الوجه المأمول منها.

وقال إن هموم الجامعات الرسمية هي هموم وطن ولا بد من تكاتف جهود الجميع للتعامل معها، والسعي لتحقيق الطموحات التي يتطلع لها الجميع، مؤكداً أن مجالس أمناء الجامعات الرسمية هي صمام أمان هذه الجامعات نظراً للصلاحيات التي أناطها بها قانون التعليم العالي الأردني، وقانون الجامعات الأردنية، مع ضرورة أن يكون دورها الرئيسي توجيه جميع مجالس الجامعات، والأخذ بيدها لوضع استراتيجيات تساعد على تجاوز جميع العقبات التي تواجهها المادية منها أو الإدارية لتحقيق الأهداف المنشودة.

وقدم عويس عرضاً للخطط الإصلاحية لتطوير التعليم العالي في الأردن والتي يعمل مجلس التعليم العالي عليها حالياً لترى النور قريباً على أرض الواقع، وبما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، إضافة إلى رسم خارطة طريق تتضمن المستهدفات والمؤشرات النوعية والمالية التي يجب أن يعمل عليها مجلس التعليم العالي بالتشارك مع الجامعات لتحقيق المستهدفات التي تضمنتها هذه الخطط.

وأكد رؤساء مجالس أمناء الجامعات الرسمية اهمية اللقاء الذي تميز بشفافية الطرح والأفكار، مشيدين بالخطط الإصلاحية التي تم عرضها ومناقشتها، والتي ستساهم في رسم خطوط عريضة لخطة العمل المستقبلية في جامعاتهم. (**بترا**) **أمين الرواشدة**.

.18

بكلفة تصل إلى نحو 30 مليون دينار

بتوجيهات ملكية.. شمول 27 ألف طالب بالمنح والقروض الجامعية

عمان – تنفيذا لتوجيه جلالة الملك عبدالله الثاني، أوعز رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة الى وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور وجيه عويس بشمول نحو 27 ألف طالب وطالبة بالمنح والقروض التي تقدموا من اجل الحصول عليها ولم تشملهم وفقا للشروط والمبالغ المرصودة لهذه الغاية.

ويقدر المبلغ الذي سيتم انفاقه لشمول الطلبة الذين لم يتم شمولهم سابقا بنحو ثلاثين مليون دينار.

وأوضح الوزير عويس ان العدد الاجمالي للمتقدمين بطلبات للاستفادة من المنح والقروض والذين انطبقت عليهم الشروط بلغ 74486 طالبا وطالبة رشح منهم 47646 للحصول على القروض والمنح يشكلون ما نسبته 64 بالمئة من المتقدمين فيما تبقى 26840 طالبا وطالبة. وقال ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ستقوم بترشيح جميع الطلبة المتبقين للحصول على المنح والقروض وفقا لتعليمات صندوق دعم الطالب.

تجدر الاشارة الى ان المنح والقروض تصرف من صندوق دعم الطالب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمن تنطبق عليهم الشروط في الجامعات الرسمية. **(بترا)**

«الدستور» تنشر التفاصيل.. والقائمة النهائية قبل نهاية الأسبوع

«التعليم العالي» تبدأ اليوم تنفيذ التوجيهات الملكية المتعلقة بالمنح والقروض الجامعية

توزيع الـ 30 مليونًا بواقع 40 % للمنح الجزئية و60 % للقروض و«الكاملة» كما هي

■■■

تحويل عدد كبير من القروض لمنح جزئية والطلبات المجمدة ستبقى كما هي

المسددون للرسوم وحصلوا على منحة أو قرض يستردونها لاحقًا

■■■

المحولون من قرض إلى منحة يستطيعون إلغاء كفالاتهم العدلية

عمان – أمان السائح

@AddustourNews

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تفاصيل التوجيهات الملكية السامية بشمول جميع الطلبة المتقدمين بطلبات للاستفادة من المنح والقروض الداخلية للعام الجامعي 2021 / 2022. حيث ان المنح الكاملة وهي: (منح أبناء الشمال والوسط الدارسين في جامعات إقليم الجنوب + منح الديوان الملكي العامر + منح أوائل المملكة + منح أوائل الألوية + منح جيوب الفقر) تبقى كما هي ولا يوجد أي تغيير عليها فأعدادها محددة حسب نص التعليمات، وقد تم توزيعها سابقاً بشكل كامل. وحول مبلغ الـ (30) مليون دينار فسيتم توزيعه كما تنص على ذلك التعليمات ما بين (40 %) للمنح الجزئية، و(60 %) للقروض. وسيتم إعادة تنفيذ المنح الجزئية بعد إضافة العدد الجديد من المنح.

وبذلك فإن عددا كبيرا من الطلبة الحاصلين على قروض سيتم تحويلهم إلى منح جزئية وذلك حسب ترتيب تقاطهم في الألوية التي يتنافسون فيها وستعلن الوزارة الحدود الدنيا الجديدة للنقاط التي ستتوقف عندها المنح الجزئية في جميع الألوية.

اما باقي الطلبة المتقدمين بطلبات والذين انطبقت عليهم الشروط ودخلوا المنافسة سيتم شمولهم بالقروض، وبذلك ستكون نسبة شمول الطلبة المتقدمين بطلبات 100%.

وفيما يتعلق بالطلبة الذين كانت طلباتهم مجمدة نتيجة الإخلال بشرط من شروط الاستفادة تبقى طلباتهم مجمدة ولا يوجد أي تغيير عليها.

وستبدأ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتبارا من صباح اليوم الأحد بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية،وسيتم العمل بكل جهد لإعلان النتائج الجديدة للترشيح قبل نهاية الأسبوع الحالي حيث سترسل رسائل نصية للطلبة بنتائج ترشيحهم كما سيتم الإعلان عنها على الموقع الإلكتروني لمديرية البعثات في الوزارة: WWW. dsamohe.gov.jo.

وحول الطلبة الذين سددوا رسوم الفصل الثاني عليهم بعد إعلان نتائج الترشيح الجديدة وحصولهم على منحة أو قرض تنفيذ الإجراءات المطلوبة للاستفادة من المنحة أوالقرض ويمكنهم لاحقاً استرداد الرسوم التي قاموا بدفعها.

اما الطلبة الذين حصلوا على قروض وقاموا بتنفيذ الإجراءات وتجهيز الكفالةالعدلية سابقاً ثم تم ترشيحهم للحصول على منح جزئية يمكنهم إلغاء هذه الكفالات وتنفيذ سندات التعهد فقط المطلوبة منهم إلكترونيا من خلال الموقع الإلكتروني لمديرية البعثات في الوزارة: WWW. dsamohe.gov.jo، وذلك بعد إعلان نتائج الترشيح الجديدة.

Controlled Copy
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD | تاريخ الإصدار / التحديث: 2019-12-03 | Page 22 of 25

مباحثات بين اتحاد الجامعات العربيــة و«التعليم العالي» القطرية

عمان - بحث أمين عام اتحاد الجامعات العربية الدكتور عمرو عزت سلامة لدى لقائه وزيرة التربية والتعليم والتعليم العالي القطرية بثينة بنت علي النعيمي أوجه التعاون في المجالات الاكاديمية والتعليمية والسبل الكفيلة لدعمها وتعزيزها .

وناقش الجانبان خلال اللقاء السبل الكفيلة لزيادة التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات التعليم العالي العربية ما ينعكس ايجابا على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة العربية. ووفقا لبيان صحافي صدر عن اتحاد الجامعات العربية أمس السبت، فقد عقد في جامعة قطر الاجتماع السنوي للمؤسسات الاكاديمية التابعة لاتحاد الجامعات العربية بمشاركة 40 ممثلا عن مختلف الجمعيات العلمية والمؤسسات الاكاديمية والمراكز والمجالس العلمية التابعة لاتحاد الجامعات العربية.

وأشار أمين عام اتحاد الجامعات العربية الدكتور عمرو سلامة خلال الاجتماع إلى أطلاق الاتحاد خطته الاستراتيجية بحزمة من المشاريع العلمية والبحثية تسندها انشطة لمواكبة المستجدات لتحقيق المعايير العالمية في التعليم العالي ومخرجاته. **(بترا)**

.20

تقرير إخباري

بعد إغلاق المدارس بالجائحة: عودة التعليم لمستواه يحتاج عقدين

مطالبات بوضع موازنات تعليم مراعية للأزمات وادماج تدابير لحالات الطوارئ

نادين النمري
Nadeen.nemri@alghad.jo

عمان – قدر خبراء أن يحتاج الأردن لنحو عقدين من الزمن لتعويض الفاقد التعليمي الناتج عن إغلاق المدارس خلال فترة جائحة كورونا، في وقت دعا فيه "الائتلاف الأردني للتعليم للجميع" إلى وضع خطط وميزانيات تعليم وطنية مراعية للأزمات وإدماج تدابير الاستعدادات لحالات الطوارئ في عملية تخطيط قطاع التعليم.

وقالوا إن التعليم كان الضحية الأكبر لكورونا ليس فقط على مستوى الأردن بل على المستوى العالمي، لافتين إلى أن الفقر التعليمي وصل في بعض الدول إلى 70 ٪، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وخطط لحماية التعليم في حالات الطوارئ باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق يقدر وزير التربية والتعليم السابق الدكتور عزمي محافظة أن يكون الفاقد التعليمي على مستوى الأردن كبير، معتبرا أن التعليم كان ضحية خلال كورونا نتيجة إجراءات إغلاق المدارس.

ولفت محافظة في حديثه إلى التقرير الأخير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي كشف عن أن الفقر التعليمي في بعض الدول وصل إلى 70 ٪.

وكانت الدراسة دائما قدرت أن تكون تكلفة إغلاق المدارس عالميا 17 تريليون دولار على مدى الحياة أو 14 ٪ من الناتج الإجمالي لدول العالم.

في مقابل ذلك، قدر وزير التعليم العالي السابق الدكتور محيي الدين توق أن يحتاج الأردن إلى ملايين الدولارات ليعود مستوى التعليم كما كان عليه سابقا، مرجحا في تصريحات خلال ندوة في مؤسسة عبدالحميد شومان أن يكون الفاقد التعليمي لدينا ما بين 9 شهور إلى سنة كاملة في "المتوسط".

وقال توق: "ما نمكنا من تحقيقه خلال 10 الى 15 عاما قبل كورونا خسرناه خلال عام واحد".

وأوضح أن "متوسط سنوات التمدرس عند الشعب الأردني أقل من عشر سنوات بقليل، ونتيجة الجائحة نزل المتوسط إلى أقل من 9 سنوات، وبالتالي قد نحتاج في العام 2019".

وزاد: "إذا أردت تحويل هذه الخسارة إلى عقدين من الزمان لنعود إلى حيث كنا عليه"، موضحا "أنا هنا لا اتحدث عن نوعية التعليم بل عن المؤشرات، كنسب الالتحاق والمساواة بين الجنسين وغيرها من المؤشرات".

طلبة يتلقون حصة تدريسية في بداية الفصل الدراسي الثاني-(تصوير: ساهر قدارة)

وطالب الائتلاف في ورقة اصدرها مؤخرا وحصلت "الغد" على نسخة منها بضرورة حماية التعليم في حالات الطوارئ عبر بناء أنظمة تعليمية وطنية مرنة، لحماية الحق في التعليم الذي يعتبر من الحقوق الاساسية للإنسان.

وأضافت: "قبل كوفيد 19 كان 250 مليون طفل وشاب خارج المدرسة، وكان ما يقرب من 800 مليون شخص من البالغين في عداد الذين يجهلون القراءة والكتابة".

وافقت الورقة إلى أن موازنات التعليم هي أول ما يتم خفضه خلال الأزمات، في حين يتم تخصيص 2.4 ٪ فقط من التمويل الإنساني العالمي للتعليم، لذلك دعا الائتلاف الجهات المانحة إلى حماية التعليم في حالات الطوارئ وذلك من خلال توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، مقترحا تخصيص 10 ٪ على الأقل من التمويل الإنساني لدعم التعليم.

كما طالبت الورقة بضرورة ادراج اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين وعديمي الجنسية والنازحين بشكل عاجل ومستدام في أنظمة التعليم الوطنية، مشيرة إلى أن نحو 54 ٪ من الفتيات غير الملتحقات بالتعليم هن من دول متأثرة بالأزمات.

أما بخصوص الأطفال ذوي الإعاقة، فطالبت الورقة بالتأكد من أن المتعلمين ذوي الإعاقة لديهم فرص متساوية للوفاء بحقهم في التعليم في سياقات الطوارئ، داعية جميع صانعي السياسات إلى تطبيق منظور التعليم الجامع في التخطيط ووضع الميزانيات وتنفيذ الاستجابة في حالات الطوارئ.

وبينت ان حماية التعليم في حالات الطوارئ يتطلب معلمين وتربويين مؤهلين ومدعومين بشكل كاف وآمن وصحي، فضلا عن تعزيز التعليم التحويلي والتعلم الاجتماعي والعاطفي، وكذلك التفكير النقدي في الأساليب الهيكلية للأزمات وطرق التغلب عليها، ووضع كرامة الحقوق والتضامن في المركز.

وقالت الورقة إن النزاعات وتغير المناخ والكوارث وحالات طوارئ الصحة العامة والتهجير القسري للأشخاص داخل الحدود وعبرها يؤثر على عدد متزايد من الناس في جميع أنحاء العالم، وفي العام 2021 يحتاج 235 مليون شخص حول العالم إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

وأضافت إلى أن لحالات الطوارئ تأثيرا مدمرا على الحق في التعليم لملايين الناس، ففي العام 2019، كان 127 مليون طفل وشاب في سن التعليم الابتدائي والثانوي يعيشون في البلدان المتضررة من الأزمات هم خارج المدرسة.

وبالنسبة للأشخاص الأكثر تهميشا - كالمتعلمين ذوي الإعاقة، والفتيات، وأولئك الذين ينتمون إلى أسر متدنية الدخل، من بين آخرين - يكون التأثير عليهم أكبر بكثير.

وعلى الرغم من هذه الحالة المتردية، ما يزال التعليم أحد أكثر المجالات التي تعاني من نقص التمويل من المساعدات الإنسانية، حيث يتلقى 2.4 ٪ فقط من إجمالي التمويل الإنساني العالمي.

وحذرت الورقة من أن هناك جيلا من الأطفال والشباب الذين يعيشون في حالات الطوارئ محرومون ليس فقط من حقهم الإنساني في التعليم الجيد، لكن أيضا من الحماية التي يوفرها التعليم في هذه السياقات، وفي حالات الطوارئ، قد يكون التعليم هو المكان الآمن الوحيد.

.21

ZUJ جامعة الزيتونة الأردنية
Al-Zaytoonah University of Jordan

تعلن جامعة الزيتونة الأردنية عن حاجتها لتعيين أعضاء هيئة تدريسية من حملة درجة الدكتوراه إعتباراً من الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2022/2023
وذلك على النحو الآتي:-

1- كلية الأعمال:-	
• ادارة الأعمال / ادارة الموارد البشرية	أستـــــاذ
• اداارة الأعمال / ادارة الانتـــــاج	أستـــــاذ
• ادارة الأعمال / نظم المعلومات الادارية	أستـــــاذ
• المحاسبة	أستـــــاذ
• ادارة الأعمال / محاسبة	أستاذ مساعد
• العلوم الادارية / التسويق	أستـــــاذ
• علم الحاسوب	أستـــــاذ
2- كلية الآداب :-	
• اللغة الفرنسية / أدب	أستاذ/أستاذ مشارك/أستاذ مساعد
3- كلية العلوم وتكنولوجيا المعلومات	
• هندسة التحكم الآلي	أستاذ مشارك
4- كلية الهندسة والتكنولوجيا :-	
• هندسة الإلكترونيات والإتصالات الكهربائية	أستاذ مشارك (والعمل سيكون في قسم الهندسة المدنية والبنية التحتية)
5- كلية العمارة والتصميم :-	
• الهندسة المعمارية	أستـــــاذ
• فنون جميلـة / جرافيك	أستـــــاذ
6- كلية الصيدلة:-	
• علم الأدوية	أستاذ مشارك
• علم السموم	أستاذ مشارك
• الصيدلانيات/الصيدلة التكنولوجية	أستاذ مساعد
7- كلية الحقوق:-	
• القانون الخاص/القانون المدني	أستـــــاذ

على أن تتوفر في المتقدم الشروط الآتية :-

1- أن يحمل درجة الدكتوراه من جامعة معترف بها وأن يتقن اللغة الإنجليزية كتابة ومحادثة .
2- أن تكون شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجال التخصص, وتمت معادلتها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
3- أن يتقن استخدام الحاسوب ومهارات التعلم الالكتروني.
4- أن لا يكون مرتبطاً بعقد عمل مع أي جهة أخرى .
5- أن يكون لديه بحوث علمية منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات علمية مرموقة ومتخصصة ومصنفة عالمياً (web of Science, Scopus Q_1,Q_2) في آخر 3 سنوات.
6- أن يكون لديه خبرة في التدريس والاشراف على طلبة الدراسات العليا
7- أن يجتاز إمتحان الكفاية في اللغة العربية الذي يعقد في مجمع اللغة العربية بنجاح.
8- تحتفظ الجامعة بحقها بعدم ملء الشواغر إلا حسب الطلبات المستوفية للشروط.
9- سيتم الإتصال بالمرشحين من أجل المقابلة الشخصية.

- على من تنطبق عليه الشروط التقدم بارسال السيرة الذاتية والشهادات العلمية والخبرات العملية والوثائق المطلوبة عبر البريد الالكتروني التالي (hr3@zuj.edu.jo) خلال اسبوعين من تاريخ الاعلان (06/03/2022)